



## بيان

السفير د. بشار الجعفري

المندوب الدائم

للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام

المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية

وأثرها على التنمية

السيد الرئيس،

أعبر لكم عن خالص شكري وعميق امتناني للجهود المضنية التي بذلتوها في سبيل الإعداد لهذه المؤتمر. وكذلك للعمل المميز الذي قمتم به منذ بداية الأزمة بهدف زيادة الوعي بمخاطر الأزمة وتحديد سبل مواجهتها من خلال النقاش الموضوعي الذي انعقد في الجمعية العامة في ظل رئاستكم، ومن خلال تأسيسكم للجنة خبراء رئيس الجمعية العامة المعنية بإصلاحات النظام المالي والنقدي الدولي، والتي خرجت بتوصيات وثيقة الصلة بالأزمة وسبل إيجاد الحلول لها.

السيد الرئيس،

اتفق المتحدثون على أن العالم يواجه أزمة اقتصادية ومالية تعد من أخطر ما واجهته وتواجهه البشرية من أزمات على مدى عقود طويلة. وقد فاقم حدة هذه الأزمة أنها تأتي بالتوازي مع الأزمة الغذائية المستمرة وتحدي التغير المناخي الذي يهدد البشرية. ومع أن البلدان النامية لم تكن مصدر الأزمة، فهي ما برحت تعاني من تبعاتها بشكل حاد جراء ضعف التجارة، والتشدد في شروط التمويل العالمية، وانخفاض تحويلات العمال المهاجرين المالية، وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وهكذا فالأزمة تهدد جملة الإنجازات التي حققتها الدول النامية على مدى عقود في مجال مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها أهداف الألفية التنموية. ويضاف إلى ذلك أن الدول النامية لا تملك الإمكانيات المالية التي تمكنها من تكييف اقتصاداتها في مواجهة هذه الأزمة على عكس الدول المتقدمة النمو.

إن انتشار الأزمة المالية من عدد قليل من البلدان المتقدمة النمو بتلك السرعة حتى اعترت الاقتصاد العالمي برمته لدليل ملموس على أن النظام التجاري والمالي الدولي بحاجة إلى إصلاح جذري لكي يلبي احتياجات القرن الحادي والعشرين ويتكيف مع ظروفه المتغيرة. فالنظام الحالي لا يتسم بالديمقراطية، وقد أسست معايير ومبادئه وفقاً لمصالح قلة من القوى الصناعية في العالم في ظروف أحادية الجانب وغير تشاركية.

السيد الرئيس،

في حالة سورية، إن الاقتصاد السوري يمتلك نقاط قوة تتمثل في استقرار سعر صرف الليرة السورية، وتنوع قاعدة الانتاج، وتوفير احتياطي استراتيجي من القطع الأجنبي، وتسوية المديونية الخارجية حيث تعتبر سورية الآن من أقل الدول مديونية في العالم. وهذا كله يعزز الثقة بتوجهات النهج الاقتصادي الذي تسير عليه سورية. فقد أثبتت وقائع الأزمة وطرق

الاستجابة لها بأن دور الدولة وثيق الصلة أكثر من أي وقت مضى في الإشراف على الأنظمة المالية والاقتصادية على المستويين الوطني والعالمي. ولكن سورية كغيرها من الدول النامية لم تكن بمنأى عن تداعيات الانكماش الاقتصادي العالمي الذي نجم عن الأزمة. وتعمل الحكومة السورية على التخفيف من الأثر السلبي للأزمة الاقتصادية والمالية على الاقتصاد السوري، من خلال حزمة من القرارات التي أصدرتها الحكومة وكان لها أثر إيجابي في معالجة بعض جوانب الأزمة. وفي الوقت نفسه تسبر الحكومة الفرص التي يمكن أن تتولد عن هذه الأزمة، والتي يمكن أن تساهم في عملية تعزيز النمو في الاقتصاد السوري. وقد استضافت دمشق " المنتدى الإقليمي التشاوري رفيع المستوى حول آثار الأزمة المالية العالمية على الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعي لغربي آسيا (الإسكوا)، والذي انعقد في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار ٢٠٠٩. وقد اعتمد المنتدى في ختام أعماله إعلان دمشق بشأن التصدي للأزمة المالية العالمية في منطقة الإسكوا.

السيد الرئيس،

إن التدابير الاقتصادية الأحادية الجانب التي تفرضها بعض الدول المتقدمة النمو ضد عدد من الدول النامية منفردة، تفاقم من وطأة الأزمة الحالية على اقتصادات هذه الدول النامية. وهي تساهم أيضا في تعزيز مناخ عدم الثقة في النظام التجاري والاقتصادي العالمي الذي تيفنت الشكوك بشأنه جراء الأزمة الحالية. ويتوجب على الدول التي تتخذ هذه التدابير الأحادية أن تمتنع عن ممارسة هذه السياسة التزاما بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومن ناحية أخرى مازالت الدول النامية تواجه عوائق تمنعها من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي عوائق ناجمة عن تسييس عملية الانضمام واستغلالها كوسيلة من وسائل الضغط والإكراه السياسي من قبل بعض الدول ذات النفوذ في المنظمة. وهذا لا يساعد على توفير بيئة دولية ملائمة للدول النامية تدعمها في جهودها للتخفيف من أثر الأزمة الحالية وتحقيق تنميتها الاقتصادية واندماجها في الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق لا يجب أن ننسى وضع الشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي في ظل هذه الأزمة. فهذه الشعوب تعاني أصلا من أزمة تطال مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية جراء استمرار الاحتلال الأجنبي المقيت. ولذلك ستكون آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أشد وطأة على هذه الشعوب من غيرها. وستحتاج إلى أن تأخذ الاستجابة الدولية للأزمة في الحسبان تلبية احتياجاتها الخاصة.

السيد الرئيس،

إن الأزمة الراهنة أزمة عالمية تتطلب حلولاً متضافرة وعالمية. ولذلك فإن انعقاد هذا المؤتمر يشكل فرصة مفيدة للوقوف على أسباب هذه الأزمة والنظر في الاستجابات القائمة في مجال السياسات والإصلاحات اللازم اتخاذها. ولعل أبرز ما يميز هذا المؤتمر عن غيره من المبادرات التي اتخذت في سياق مواجهة الأزمة الراهنة أنه يُعقد تحت قبة الجمعية العامة للأمم المتحدة حيث يمكن لجميع الدول الأعضاء المشاركة على قدم المساواة في تصميم الاستجابة المناسبة للأزمة واقتراحات الإصلاحات اللازمة. فالقضايا التي تؤثر على الدول النامية لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه في اجتماعات مجموعة العشرين. لذلك يعتبر وفد بلادي أن الأمم المتحدة ممثلة بالجمعية العامة هي المكان الأفضل الذي يستطيع أن يخرج بحلول عالمية للأزمة. ويجب أن تدفع نتائج المؤتمر نحو إجراء إصلاح حقيقي في إدارة مؤسسات بريتون وودز على أساس زيادة التمثيل العادل والمتساوي للدول النامية، وإلغاء المشروطة السياسية على القروض التي تمنحها هذه المؤسسات، وتمكين الدول النامية من المشاركة في صنع القرار المالي والاقتصادي الدولي. ويرى وفد بلادي أن النتائج التي سيخرج بها المؤتمر هي جزء من عملية مستمرة ستأخذ فيها الأمم المتحدة الدور الريادي في تنسيق الاستجابة الدولية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وشكراً السيد الرئيس